مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"
اسم الكاتب: د. ماهر عياش الأمين، د. محمد عبد الغني البهلول، عبد الرحمن عمر الحارس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4498
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي
"دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"

الدكتور ماهر عياش الأمين*
الدكتور محمد عبد الغني البهلول**
عبد الرحمن عمر الحارس***

(تاريخ الإيداع 25 / 11 / 2013. قُبِل للنشر في 6 / 2 / 2014)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علاقة وتأثير محددات كفاية رأس المال على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في الجمهورية العربية السورية. ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصدرين وهما: القوائم المالية وافصاحات المصارف التي مثلت عينة الدراسة، وتقارير بورصة دمشق للأوراق المالية عن الفترة الممتدة بين (2007– 2011). ولأغراض التحليل تم استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد لدراسة علاقة وتأثير المحددات التالية: (مخاطر السيولة (LR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ومعدل القوة الإيرادية (RP)) على كل من درجة كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي. مع العلم أن هذه المحددات سبق وتم اختبار تأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في عدد من الدراسات مثل: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013,)، (خريوش وآخرون، 2004، شاهين وصباح، 2011). وأظهرت نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال المصرفي السوري ترتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع كل من مخاطر رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، وترتبط بعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومخاطر الائتمان، أما باقي المتغيرات (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومعدل القوة الإيرادية) فقد أظهرت النتائج أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع كافية رأس المال المصرفي السوري. ومن جانبٍ آخر، أظهرت النتائج أن درجة الأمان المصرفي السوري ترتبط من جهة بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع كل من مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، أما باقي المتغيرات (معدل العائد على إجمالي الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان ، ومعدل القوة الإيرادية) فأظهرت الدراسة أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع درجة الأمان المصرفي السوري.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الأمان المصرفي، محددات كفاية رأس المال

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.
** أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

Determinants of Capital Adequacy and their Impact on Banking Hedging: An Applied Study of Syrian Private Banks

Dr. Maher Alameen*
Dr. Mohammad Albahloul**
Abdurrahman Alhares***

(Received 25 / 11 / 2013. Accepted 6 / 2 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aims to identify the relation and the impact of capital adequacy determinants on the capital adequacy and banking hedging in the Syrian Arab republic. To achieve this, data were collected from two sources, which included bank's financial statement and disclosers (which represent the study sample), and Damascus Stock Exchange reports related to the period from 2007 to 2011. For an analytical purpose, the correlation coefficient (Pearson correlation) and the linear regression have been used to study the relation and impact of these determinants, such as (liquidity risk (LR), interest rate risk (IR), credit risk (CR), capital risk (CR), return on equity (ROE), return on total assets (ROA), and revenue power rate (RP)), on capital adequacy and banking hedging, taking into consideration that this impact has already been tested through many studies such as: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013, Khrawish et al., 2004, and Shaheen and Sabah, 2011). The analysis results show that the Syrian capital adequacy has statistically significant positive correlation with each of the capital risk and the return on total assets. In contrast, it has statistically significant adverse correlation with each of the return on equity and the credit risk, while the other determinants (liquidity risk, interest rate risk ,and revenue power rat) don't have any statistical effect on the Syrian Capital Adequacy. Furthermore, the analysis shows that Syrian banking hedging has statistically significant positive correlation with each of capital risk, liquidity risk, and interest rate risk, while the rest of independent variables (return on total assets, return on equity, credit risk, and revenue power rate) don't appear to have any significant effect on Syrian banking hedging.

Keywords: Capital Adequacy, Bank Hedging, Capital Adequacy Determinants

*Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي السوري انتعاشاً كبيراً في العقد السابق، خاصةً بعد صدور قانون تأسيس المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المصارف العاملة في السوق السورية بشكل ملحوظ، وانعكس ذلك على سوق دمشق للأوراق المالية والتي ازداد عدد المصارف الخاصة المدرجة فيها ليصل إلى 12 مصرفاً حتى تاريخه. والجدير بالذكر أنه كان لهذه المصارف بالاشتراك مع المصارف المحلية الأخرى المملوكة من الدولة دور كبير في تمويل العديد من المشاريع وتشجيع الاستثمار. حيث بلغ حجم الائتمان الممنوح من مجمل المصارف السورية لتمويل مشاريع المؤسسات العامة الاقتصادية 578 مليار ليرة سورية، وبلغ حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 661 مليار ليرة سورية (تقرير الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادر عن مصرف سورية المركزي لغاية أيار 2011)، لذا فإن لسلامة هذا القطاع دور كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني.

تُعبر نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy) عن مقدار رأس المال (بشقيه الأساسي والمساند) المناسب للهيكل المالي للمصرف، والذي يُمَّكنه من مواجه كل من: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق (المتمثلة بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم)، والمخاطر التشغيلية. وتحتسب هذه النسبة من خلال تقسيم مجموع صافي رأس المال الأساسي والمساند إلى مجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) المرجحة بالمخاطر السابقة (رشيد، 2007). بينما يعبر مفهوم الأمان المصرفي (Bank Hedging) عن مدى قدرة البنك على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، ويحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (خريوش وأخرون، 2004)، أو من خلال قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (صباح، 2008). وبالتالي فإن كل من المفهومين السابقين يختلفان عن بعضهما سواءً في طريقة الاحتساب أو في الهدف من احتسابهما، مع التنويه إلى شمولية كفاية رأس المال لمجموعة متنوعة من المخاطر لا يشملها مفهوم الأمان المصرفي. وبغرض التعرف على العوامل المؤثرة بالمفهومين السابقين، فقد اهتم عدد من الباحثين بدراسة علاقة وتأثير كفاية رأس المال بعدد من المتغيرات المستقلة التي أطلق عليها اسم محددات كفاية رأس المال، واختلفت هذه المحددات في بعض الأحيان من دراسة لأخرى. وفي سياقٍ متصل، اهتم عددٌ آخر من الباحثين بدارسة علاقة وتأثير درجة الأمان المصرفي بهذه المحددات.

أما فيما يتعلق بهذه الدراسة، فقد تم اختيار مجموعة محددات كفاية رأس المال التي تمت دراسة علاقتها وتأثيرها بدرجة الأمان المصرفي والمتمثلة بمخاطر السيولة (LR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، و معدل القوة الإيرادية (RP)، وذلك بغرض دراسة علاقتها وتأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري واشتقاق نموذجي الدراسة، الأول خاص بكفاية رأس المال، والثاني بالأمان المصرفي.

مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

6. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

7. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

8. 3. أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر عنوان كفاية رأس المال من العناوين الهامة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الجهات الناظمة لعمل المصارف. وفي هذا الإطار شددت اتفاقية بازل الأولى والثانية على أهمية هذا العنوان وبينت ضوابط احتسابه. أما في سورية فقد أولى مصرف سورية المركزي اهتمامه أيضاً بهذا العنوان، متبنياً مقررات اتفاقية بازل الثانية وفقاً للقرار 253 لعام 2007 (والذي طلب من كافة المصارف الالتزام بتطبيق متطلبات القرار اعتباراً من 2007/7/1). لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في التعرف على محددات هذه الكفاية وتأثيراتها في درجة الأمان المصرفي السوري، الأمر الذي سيشكل إضافة علمية يستفيد منها المستثمرون في المحافظة على استثماراتهم، والمودعون من أجل استرداد ودائعهم، والمالكون من أجل تعظيم رؤوس أموالهم، كما تستفيد الجهات الرقابية وإدارة المصارف من خلال التعرف على ماهية هذه المحددات ومدى تأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري. وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال وبدرجة الأمان المصرفي السوري.

4. فروض البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال
6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال
7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وكفاية رأس المال
8. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي السوري
9. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي السوري
10. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري

11. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي السوري
12. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي السوري
13. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي السوري
14. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي السوري

متغيرات البحث:

يتمثل المتغير التابع في الجزء الأول من الدراسة بكفاية رأس المال (CA)، أما المتغير التابع للجزء الثاني، فيتمثل بدرجة الأمان المصرفي (BH)، وتتمثل المتغيرات المستقلة لجزأي الدراسة بما يلي: 1- مخاطر السيولة (LR)، 2- مخاطر سعر الفائدة (IR)، 3- مخاطر الائتمان (CR)، 4- ومخاطر رأس المال (CPR)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، و معدل القوة الإيرادية (RP).

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف، تحليل، وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، التي اعتمدت على تحليل التقارير والافصاحات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تتعلق بالمصارف التالية: (البنك العربي – سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس – سورية، البنك الدولي للتجارة والتمويل، فرنسبنك سورية، بنك عودة سورية، بنك سورية والمهجر)، حيث تم احتساب النسب الخاصة بالمغيرات المستلقة، والنسبة المعبرة عن درجة الأمان المصرفي لكل مصرف على حدا، أما النسبة الخاصة بكفاية رأس المال فلم يتم احتسابها ولكن تم الحصول عليها من التقرير المالي السنوي لكل مصرف. كما تم تطبيق النماذج والأساليب الإحصائية المتمثلة بنموذج الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، وذلك بهدف دراسة علاقة وتأُثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال وبدرجة الأمان المصرفي السوري واشتقاق النموذج الخاص بكل منهما.

الدراسات السابقة:

ناقشت عدة دراسات موضوع محددات كفاية رأس المال في كل دولة على حده، كدراسة: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013)، كما ناقشت دراسات أخرى موضوع قياس درجة الأمان المصرفي أو تأثير عوامل معينة في هذا الأمان كدراسة: (خريوش وآخرون، 2004، شاهين وصباح، 2001)، وفيما يلي سيتم استعراض أبرز محاور هذه الدراسات وفقاً للآتي:

1. دراسة (Bokhari et al., 2013):

اهتمت هذه الدراسة بتحليل محددات كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال من التقارير المالية للمصارف، والتي تحتسبها من خلال قسمة مجموع صافي رأس المال الأساسي والمساند إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية) في القطاع المصرفي الباكستاني، باستخدام طريقة المتوسط المرجح

للمربعات الصغرى، وشملت عينة الدراسة 12 مصرفاً خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005–2009)، واقتصرت الدراسة على تحليل المحددات التالية (باعتبارها المتغيرات المستقلة): (الودائع المصرفية، العائد على حقوق الملكية، مخاطر المحفظة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نسبة كفاية رأس المال لمجمل القطاع المصرفي)، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من العائد على حقوق الملكية، مخاطر المحفظة، والودائع ترتبطان بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع نسبة كفاية رأس المال، أما باقي المتغيرات فلم يتبين لها أي تأثير يذكر على نسبة كفاية رأس المال.

2. دراسة (Abusharba et al., 2013):

اهتمت هذه الدراسة أيضاً بتحليل محددات نسبة كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013) في الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2011، باستخدام تحليل الانحدار الخطي ومصفوفة ارتباط (pair-wise)، واقتصرت الدراسة على تحليل المحددات التالية (باعتبارها المتغيرات المستقلة): العائد على إجمالي الأصول، هيكلية الودائع، السيولة، الكفاءة التشغيلية، وجودة العائد على الأصول (معدل الديون غير العاملة)، وبينت الدراسة أن كلاً من العائد على إجمالي الأصول والسيولة ترتبطان بعلاقة موجبة مع كفاية رأس المال، بينما ترتبط جودة العائد على الأصول (معدل الديون غير العاملة) بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع نسبة كفاية رأس المال، أما باقي المحددات فلم يتبين لها أي تأثير يذكر على نسبة كفاية رأس المال.

3. دراسة (Ongore and Kusa, 2013):

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير عوامل محددة داخل المصارف وعوامل أخرى ذات علاقة بالاقتصاد الكلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الكينية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2010، وشملت الدراسة 37 مصرفاً. حددت متغيرات الأداء المالي (المتغيرات التابعة) بالعائد على إجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية، وهامش الفائدة الصافي، أما المتغيرات المستقلة فحددت بمتغيرات خاصة بالمصارف هي: بنسبة كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013)، جودة الأصول (معدل الديون غير العاملة)، كفاءة الإدارة، درجة السيولة، ومتغيرات خاصة بالاقتصاد الكلي وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل التضخم السنوي. وأظهرت النتائج أن كلاً من كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة ترتبطان مع مؤشرات الأداء المالي للمصارف بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، بينما ترتبط هذه المؤشرات مع جودة الأصول (معدل الديون غير العاملة) بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية. وفيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي، فأظهرت النتائج أن معدل التضخم السنوي يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع مؤشرات الأداء المالي، أما الناتج المحلي الإجمالي فيرتبط بعلاقة عكسية مع هذه المؤشرات ولكنها غير مهمة إحصائياً.

4. دراسة (Altamimi and Obeidat, 2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الأردنية في بورصة عمان للفترة من 2000 –2008 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون. إلا أن هذه الدراسة خالفت كافة الدراسات السابقة من حيث اعتمادها لنسبة (حقوق الملكية/الأصول الخطرة) في التعبير عن نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يخالف توصيات لجنة بازل2 من حيث وجوب قسمة مجموع صافي رأس المال

الأساسي والمساند على الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، في حين تعكس النسبة السابقة درجة الأمان المصرفي بحسب دراسة (خريوش وآخرون، 2004)، لذا سيتم استبعادها من المقارنة مع نتائج هذا البحث.

5. دراسة (Yuanjuan and Shishun, 2012):

عمدت الدراسة إلى قياس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (المحددات) على كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013) في المصارف الصينية، وشملت عينة الدراسة 14 مصرفاً خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005–2010)، واقتصرت الدراسة على تحليل المحددات التالية: العائد على حقوق الملكية، العائد على إجمالي الأصول، العائد على السهم، نسبة السيولة (Deposit-Loan Ratio)، وجودة أصول المصرف (معدل الديون غير العاملة). وأوضحت نتائج الدراسة أن كل زيادة 1% في نسبة كفاية رأس المال يصاحبها زيادة بنسبة 6.620% للعائد على إجمالي الأصول، وزيادة في حصة السهم من الأرباح بنسبة 0.99%، بينما ينخفض العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.4%، كما وأوضحت نتائج الدراسة أن علاقة نسبة كفاية رأس المال بكل من سيولة المصرف وجودة أصول المصرف هي علاقة عكسية لكنها لا تحمل دلالة إحصائية مهمة.

6. دراسة (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011):

استقصت الدراسة محددات كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013) في المصارف التجارية التركية وتأثيرها على الموقع المالي لهذه المصارف باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010. واشتملت المحددات المدروسة على حجم المصرف، الودائع، القروض، احتياطي خسائر القروض، السيولة، الربحية (العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية)، هامش الفائدة الصافي، والرافعة المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من القروض، العائد على حقوق الملكية، والرافعة المالية تؤثر بشكل سلبي (علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية) على كفاية رأس المال، بينما يؤثر كل من احتياطيات خسائر القروض والعائد على إجمالي الأصول بشكل إيجابي (علاقة طردية ذات دلالة إحصائية) على كفاية رأس المال. ومن ناحية أخرى، فإن كلاً من حجم المصرف، الودائع، السيولة، وهامش الفائدة الصافي لم تظهر بأن لها تأثيراً ذي دلالة إحصائية على كفاية رأس المال.

7. دراسة (خريوش وآخرون، 2004):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي (المحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الأردنية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2002 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وشملت الدراسة 13 مصرفاً. وتمثلت العوامل المدروسة بما يلي: معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على إجمالي الأصول. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان.

8. دراسة (المخلافي، 2004):

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وقد استخدمت 9 مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي

هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وتم استخدام 3 مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة. أما مؤشرات العائد المصرفي، فقد استخدمت 9 مؤشرات هي: هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل ، معدل دوران الموجودات ، معدل العائد على الموجودات، مضاعف الرافعة المالية، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل القوة الإيرادية للموارد المتاحة. وقد أظهرت نتائج تحليل قبول فرضية الدراسة التي نصت على أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.

9. دراسة (شاهين وصباح، 2001):

استقصت هذه الدراسة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني (المحتسب على إساس قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) خلال الفترة الممتدة بين عامي 1997 و2008 باستخدام البيانات المقطعية Panel data وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي. وتمثلت العوامل المدروسة بما يلي: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر رأس المال، والعائد على الموجودات. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، والعائد على الموجودات، في حين تبين وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان.

يتضح مما سبق، أن هناك دراسات اهتمت بدراسة محددات كفاية رأس المال، وقد حصلت معظمها على نسبة الكفاية من البيانات المالية للمصارف، والمحتسبة وفقاً لتعليمات بازل2، أما البعض الآخر فقد احتسب نسبة الكفاية باستخدام نسب تختلف عن تعليمات بازل2، وهناك دراسات اهتمت بدراسة تأثير هذه المحددات في درجة الأمان المصرفي، وتوصلت لدرجة الأمان من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة أو إلى إجمالي الموجودات. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على دراسة أحد الجانبين السابقين بل تسعى لدراسة علاقة وتأثير هذه المحددات بكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري، وتعتمد في حصولها على نسبة كفاية رأس المال من النسبة المذكورة في التقارير المالية السنوية للمصارف السورية والمحسوبة وفقاً لتعليمات بازل2، أما فيما يتعلق بدرجة الأمان المصرفي، فسيتم احتسابها وفقاً لنفس النسبة المستخدمة في دراسة (خريوش وأخرون، 2004) أي باستخدام الأصول الخطرة وليس إجمالي الأصول، حيث أن المطلوب من حقوق الملكية تغطية الأصول ذات المخاطر وليس الأصول السائلة كودائع المصارف لدى البنك المركزي مثلاً.

8. نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها المدروسة:

فيما يلي ستتم مناقشة مفهوم كل من نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها موضع الدراسة (مخاطر السيولة (LR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على إجمالي الأصول (ROA)، معدل القوة الإيرادية (RP)) والتي سبق أن تمت دراسة علاقتها بكفاية راس المال في العديد من الدراسات السابقة التي أشير إليها فيما سبق.

1.8 نسبة كفاية رأس المال CA (Capital Adequacy):

تعرف كفاية رأس المال بأنها مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف (رشيد، 2007). وفي هذا السياق،

أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار "بازل1"، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق داخل وخارج الميزانية، وبحيث لا يقل عن 8 في المائة. وفي عام 1999، طورت لجنة بازل معيار "بازل1" إلى ما يعرف اليوم بمعيار حجم رأس المال "بازل2" حيث أخذت بعين الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر هي مخاطر التشغيل لتضاف إلى المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بسبب التطور الذي طرأ على الصناعة المصرفية واستخدام التكنولوجية وممارسة المصارف لنشاطها على المستوى الدولي، ومن ثم صدرت اتفاقية بازل3 التي أدخلت تعديلات على اتفاقية بازل2 وخاصة فيما يتعلق بنسب تغطية السيولة وتحرير الائتمان (رشيد، 2007)، (شكارة، 2012)، (Bokhari et al., 2013). وفي سورية، اعتمد قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007 مقررات لجنة بازل2 فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال، بحيث تحتسب النسبة من خلال قسمة صافي الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال الأساس والمساند إلى الموجودات داخل وخارج الميزانية المثقلة بأوزان محددة لمخاطر الائتمان، السوق، والتشغيل، ووفقاً لنماذج محددة. (قرار مجلس النقد والتسليف، 2007) وفي هذه الدراسة سيتم الحصول على النسبة من التقارير المالية السنوية للمصارف السورية ولن يعاد احتسابها نظراً لرقابة مصرف سورية المركزي على إجراءات المصارف في هذا الخصوص.

2.8 مخاطر السيولة LR (Liquidity Risk):

يعبر مستوى السيولة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، خاصة تلك المتعلقة بأموال المودعين (Sundarajan and Errico, 2002)، (Ongore and Kusa, 2013)، كما أنها تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بما سبق دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الموجودات، لأن غايات السيولة تتمثل بتعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف (شاهين وصباح، 2011). وبالتالي فإن مخاطر السيولة تتمثل في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية المصرف ورأسماله، والتي تنتج عن عدم قدرة المصرف من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويمكن قياس مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية: **(مخاطر السيولة = الأصول السائلة/ إجمالي المطلوبات)** حيث تمثل الأصول السائلة النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي وأرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية، اما إجمالي المطلوبات فتمثل كل الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل مثل الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير بالإضافة لعمليات الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية (Altamimi and Obeidat, 2013).

3.8 مخاطر سعر الفائدة IR (Interest Rate Risk):

تحدد تركيبة ميزانية المصرف مدى الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار الفائدة على عنصر الربحية فيه. فإن كانت توقعات المصرف تشير احتمال انخفاض أسعار الفائدة باستمرار، فإنه سيوجب عليه توظيف معظم أمواله في القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة كالقروض طويلة ومتوسطة الأجل، أما إن كانت توقعات المصرف تشير إلى احتمال ارتفاع أسعار الفائدة باستمرار، فإن المصرف سيلجأ إلى توظيف معظم أمواله في القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة كالقروض التجارية والاستهلاكية قصيرة الأجل. من خلال ما سبق، فإن احتمال أن تتحرك أسعار الفائدة بعكس الاتجاه المتوقع للمصرف يمثل درجة انكشاف المصرف لمخاطر سعر الفائدة (الشعار، 2005). ويعبر عن مخاطر سعر

الفائدة بالنسبة التالية: **(مخاطر سعر الفائدة = الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة/المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب بسعر الفائدة)**، وتشتمل الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة على الأوراق المالية قصيرة الأجل، القروض، السلفيات، والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل، بينما تشتمل المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب بسعر الفائدة على الودائع بأنواعها (ودائع المصارف والمؤسسات المالية، التأمينات النقدية، ودائع العملاء، وودائع المصرف المركزي) (شاهين وصباح، 2011).

4.8 مخاطر الائتمان CR (Credit Risk):

يتضمن الائتمان المصرفي تأجيل الدفع في المستقبل، وعادةً لا يقبل المصرف وعد المقترض بالسداد ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية تتمثل في احتمال عدم تسديد المقترض للالتزامات المترتبة عليه وفقاً للشروط المتفق عليها (عبد، 2012). وتقاس المخاطر السابقة من خلال النسبة التالية (خريوش وآخرون، 2004): **{مخاطر الائتمان = {(إجمالي القروض) – (مخصصات الديون المشكوك فيها)}/ (إجمالي الأصول)}**. وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتوافرة له في نشاط التسهيلات الائتمانية (Altamimi and Obeidat, 2013).

5.8 مخاطر رأس المال CPR (Capita Risk):

يعزى وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين (شاهين وصباح، 2011). كما تمثل احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، و يعجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، وتحتسب مخاطر رأس المال من خلال قسمة رأس المال المدفوع إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Altamimi and Obeidat, 2013). كما احتسبت هذه النسبة من قبل (خريوش وآخرون، 2004) على أنها ناتج قسمة رأس المال الأولي إلى الأصول الخطرة، حيث يمثل رأس المال الأولي رأس المال المستثمر، أما الأصول الخطرة فتمثل القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وتقيس هذه النسبة المدى الذي تنخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك في أموال المودعين والمالكين وهي النسبة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة لقياس مخاطر رأس المال.

6.8 العائد على إجمالي الأصول ROA (Return on Total Assets):

هي أحد النسب التي تقيس ربحية المصرف، وتعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استثمار أصول وموارد المصرف وتوليد الإيرادات، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان هذا مؤشراً على كفاءة الإدارة في استغلال موارد المصرف المتاحة، وكان المصرف في أمانٍ أكثر (Ongore and Kusa, 2013). ويقاس هذا العائد باستخدام النسبة التالية: **(العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول)** (Altamimi and Obeidat, 2013). وتعتمد هذه النسبة في كل مصرف على القرارات المحددة لسياسة المصرف بالإضافة إلى عوامل لا يمكن السيطرة عليها وترتبط بالوضع الاقتصادي وبالضوابط الحكومية (الشعار، 2005).

7.8 العائد على حقوق الملكية ROE (Return on Equity):

هو نسبة مالية تشير إلى مقدار الربح الذي يحققه المصرف مقارنةً مع المبلغ المستثمر لإجمالي حقوق الملكية في الميزانية العمومية (Ongore and Kusa, 2013). ويعتبر العائد على حقوق الملكية مقياساً بديلاً للعائد على إجمالي الأصول، حيث يتأثر هذا العائد بنفس عناصر قائمة الدخل التي تؤثر على العائد في إجمالي الأصول إضافة

إلى تأثره بدرجة الرفع المالي لدى المصرف (الشعار، 2005). ويمكن قياس هذا العائد باستخدام النسبة التالية: **(العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية)** (شاهين وصباح، 2011).

8.8 معدل القوة الإيرادية RP (Revenues Power):

تعد القوة الإيرادية مقياسًا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى (ابو زعيتر، 2006). ويمكن قياس هذا المعدل من خلال النسبة التالية: **(معدل القوة الإيرادية = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)** (Altamimi and Obeidat, 2013).

8. الأمان المصرفي BH (Bank Hedging):

تقيس درجة الأمان المصرفي مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، وتقاس درجة الأمان المصرفي من خلال النسبة التالية: **(الأمان المصرفي = حقوق الملكية/ الأصول الخطرة)** وتمثل الأصول الخطرة إجمالي الأصول ناقص الأصول السائلة (خريوش وآخرون، 2004). كما تقاس أيضاً من خلال قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وتعبر هذه النسبة عن مدى ملاءة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف بصورة جيدة، فوظيفة رأس المال لا تقتصر على شراء المباني والمعدات الأخرى اللازمة لعمل المصرف، بل تتعدى ذلك إلى مواجهة الخسائر الغير متوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على الودائع (صباح، 2008). وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فسيتم احتسابها وفقاً نفس النسبة المستخدمة في دراسة (خريوش وأخرون، 2004) حيث إن المطلوب من حقوق الملكية تغطية الأصول ذات المخاطر وليس الأصول السائلة كودائع المصارف لدى البنك المركزي.

النتائج والمناقشة:

فيما يتعلق باختيار عينة البحث ومحدداتها، تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف كافة التجارية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من (12) مصرفاً خلال فترة الدراسة الممتدة من 2007–2011، وقد تم استبعاد بعضها لعدم توافر بيانات كافية عنها خلال فترة الدراسة، كما تم استبعاد بيانات العام 2012 نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها المصارف التجارية السورية، لذا تم اعتماد بيانات(8) مصارف تجارية تمثل عينة الدراسة (الموضحة في جدول رقم 1)، وتشكل ما نسبته 66.67% من مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (1) قائمة بأسماء مصارف عينة الدراسة، تاريخ تأسيسها، تاريخ مزاولتها للعمل، ورأسمالها

اسم المصرف	سنة التأسيس	تاريخ مزاولة العمل	رأس المال/ ل س
البنك العربي– سورية	24/3/2005	2/1/2006	5,050,000,000
البنك الدولي للتجارة والتمويل	14/12/2003	6/6/2004	5,250,000,000
بنك بيبلوس– سورية	20/10/2005	5/12/2005	6,120,000,000

بنك بيمو السعودي الفرنسي	29/12/2003	4/1/2004	5,000,000,000
بنك سورية والخليج	21/11/2006	13/6/2007	3,000,000,000
بنك سورية والمهجر	29/12/2003	6/1/2004	4,000,000,000
بنك عودة – سورية	30/8/2005	28/9/2005	5,724,500,000
فرنسبنك – سورية	13/7/2008	15/1/2009	5,250,000,000

المصدر: موقع بورصة سوق دمشق للأوراق المالية

تتكون الدراسية الميدانية من محورين رئيسيين. يهتم المحور الأول بدراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال، ويهتم المحور الثاني بدراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بدرجة الأمان المصرفي. تم تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء اختبار بيرسون للارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك من أجل اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة (محددات كفاية رأس المال) والمتغير التابع للجزء الأول من الدراسة (كفاية رأس المال) والمتغير التابع للجزء الثاني من الدراسة (الأمان المصرفي)، وتحديد تأثير هذه المتغيرات المستقلة على كل من المتغيرين التابعين.

1.10 اختبار علاقة المحددات وتأثيرها المدروسة في كفاية رأس المال:

فيما يلي سيتم دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وباستخدام معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) التي يمكن صياغتها كما يلي:

$$(CA = a + \beta1\ LR + \beta2\ CR + \beta3\ CPR + \beta4\ IR + \beta5\ ROE + \beta6\ ROA + \beta7\ RP + E_t)$$

حيث:

CA: كفاية رأس المال	B5: معامل العائد على إجمالي الأصول
a: ثابت النموذج	ROA: العائد على إجمالي الأصول
B1: معامل مخاطر السيولة	B6: معامل العائد على حقوق الملكية
LR: مخاطر السيولة	ROE: العائد على حقوق الملكية
B2: معامل مخاطر الائتمان	B7: معامل معدل القوة الإيرادية
CR: مخاطر الائتمان	RP: معدل القوة الإيرادية
B3: معامل مخاطر رأس المال	E_t: الخطأ العشوائي
CPR: مخاطر رأس المال	
B4: معامل مخاطر سعر الفائدة	
IR: مخاطر سعر الفائدة	

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ، بالإضافة لاختبار بيرسون للارتباط، حيث تم استخراج معاملات الارتباط لجميع مفردات العينة وخلال فترة الدراسة الممتدة بين العامين (2007–2011) وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (3)، وكذلك تم استخراج نتائج الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (كفاية رأس المال) والمتغيرات المستقلة (محددات كفاية رأس المال) المتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال،

مخاطر سعر الفائدة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول، ومعدل القوة الإيرادية وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	القيمة المحسوبة (T)	مستوى المعنوية (SIG)
الثابت (Constant)	0.195		
مخاطر السيولة	-0.08	-0.5581	0.5811
مخاطر الائتمان	-0.165	-2.0607	0.0487*
مخاطر رأس المال	0.351	3.0353	0.0051**
مخاطر سعر الفائدة	0.064	0.5227	0.6052
العائد على حقوق الملكية	-0.513	-2.3064	0.0287*
العائد على إجمالي الأصول	5.157	2.6410	0.0133*
معدل القوة الإيرادية	0.229	0.2370	0.8143

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std Error of the Estimate
1	0.834	0.695	0.619	0.343091

جدول رقم (3) نتائج معامل الارتباط بيرسون لعلاقة المتغيرات المستقلة بكفاية رأس المال

Pearson correlation	LR	CR	CPR	IR	ROE	ROA	RP
CA Person Correlation	-0.1048	-0.3628	0.4975	0.0983	-0.3995	0.4465	0.0447
**correlation is significant at the 0.01 level * correlation is significant at the 0.05 level							

CA = 0.195 -0.08 LR – 0.165 CR + 0.351CPR + 0.064 IR-0.513 ROE + 5.157ROA +0.229 RP) (+E_t

1.1.10اختبار الفرضية الأولى:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.5811>0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.1048-)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.08-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (0.5581-). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الأولى والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. وتتوافق العلاقة العكسية الظاهرة مع ما أشار إليه (Mitchell, 1984) من حيث أن ارتفاع مخاطر السيولة يزيد من حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتؤثر سلباً على كفاية رأسمال، وهذا ما يتطلب من المصرف استجابة لاحقة بزيادة رأسماله لتوفير الحماية اللازمة في مواجهة هذه المخاطر، كما يشير أيضاً إلى أنه في أواخر العام 1983 كانت الأصول السائلة للمصارف كالنقد وسندات الخزينة تشكل ما نسبته 19% من إجمالي أصول المصرف مقارنة بما نسبته 44% خلال ستينيات القرن الماضي. وهذا ما يشير إلى أن مخاطر السيولة ترتفع بشكل مطرد. وفي نفس السياق يبين (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011) أن سيولة المصرف الجيدة ترتبط بشكل موجب مع نسبة كفاية رأس المال، لأن السيولة الجيدة تخفض من مخاطر السيولة، ودلت نتائج الدراسة الإحصائية على وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين عامل السيولة وبين نسبة كفاية رأس المال.

2.1.10 اختبار الفرضية الثانية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.0487<0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.3628-)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.165-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (2.0607-). وبالتالي كلما ارتفعت هوامش الائتمان بنسبة 10% كلما انخفضت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 1.65%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية. وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه دراسة (Abusharba et al., 2013) أن العلاقة بين كفاية رأس المال والقروض غير القابلة للتحصيل هي علاقة سلبية، لأن ارتفاع هذه القروض يؤدي إلى استنزاف قيمة رأسمال المصرف، وبالتالي انكشافه أمام مخاطر الائتمان.

3.1.10 اختبار الفرضية الثالثة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.0051<0.01)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.4975)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.351) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (3.0353). وبالتالي كلما ارتفعت ملاءة رأس المال بنسبة 10% ترتفع درجة كفاية رأس المال بنسبة 3.51%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة. وتتوافق علاقة الارتباط السابقة مع ما أشار إليه (Vennet et al, 2004) من حيث أن ارتفاع نسبة رأس المال الأولي إلى الأصول الخطرة يكون نتيجة ارتفاع رأس المال المستثمر بشكل أساسي (في ظل نمو الأصول الخطرة بالحد الطبيعي)، وتشير كافة النماذج المعيارية للمصارف إلى أن ارتفاع مستويات رأس المال عادةً ما ترتبط بمستويات منخفضة من مخاطر الإفلاس، لأن الزيادة في رأس المال تشكل مساهمة إضافية في مواجهة المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وبالتالي ارتفاع في معدل كفاية رأس المال.

4.1.10 اختبار الفرضية الرابعة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.6052>0.05)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.0983)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.064) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (0.5227). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الرابعة والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويفسر ضعف الدلالة الإحصائية السابق من حيث أن المصارف الخاصة السورية لا تحقق التوزان المطلوب بين تركيبتي التسهيلات والودائع بالشكل الذي يظهر الأثر الهام لتقلبات أسعار الفوائد على كفاية رأس المال. وفي دراسات أخرى، تمت دراسة علاقة مخاطر سعر الفائدة بكفاية رأس المال من خلال اعتماد نسبة هامش الفائدة الصافي (تفاضل الفوائد المدينة والدائنة مقسومةً على إجمالي الأصول). وفي هذا السياق، توصلت دراسة (Ongore and Kusa, 2013) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي وكافية رأس المال.

5.1.10 اختبار الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.0287<0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.3995-)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.513-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (2.3064-). وبالتالي كلما ارتفع العائد على حقوق الملكية بنسبة 10% كلما انخفضت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 5.13%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الخامسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: (Ongore and Kusa, 2013)، (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011)، (Bokhari et al., 2013)، (Yuanjuan and Shishun, 2012). وتشير هذه النتيجة إلى أن القطاع المصرفي السوري كنظيره الباكستاني ينمو بشكل مضطرد وأن هذا النمو يجب أن يترافق مع زيادة لرأس مال المصارف المكونة لهذا القطاع. من جهة أخرى، يبين (Ongore and Kusa, 2013) أن العلاقة السالبة بين العائد على حقوق الملكية وبين كفاية رأس المال المصرفي تتوافق مع النظرة العامة التي تقول بأن نزعة المصرف للحفاظ على مستويات مرتفعة لكفاية رأس المال تدفعه للاستثمار في مجالات ذات مخاطر منخفضة كالقروض منخفضة المخاطر وسندات الخزينة، وبالتالي تحقيق عائد أقل على حقوق الملكية، وهذا ما ينعكس بالمحصلة سلباً على أداء المصرف.

6.1.10 اختبار الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.0133<0.05)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.4465)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (5.157) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (2.6410). وبالتالي كلما ارتفع العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 51.57%، وبالمحصلة يمكن قبول الفرضية السادسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: (Ongore and Kusa, 2013)، (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011)، (Yuanjuan and Shishun, 2012)، (Abusharba et al., 2013). وأوضح (Abusharba et al., 2013) أن علاقة الارتباط الموجبة هذه تعبر عن مقدرة ربحية المصارف على رفع نسبة كفاية رأس المال. وأضاف (Ongore and Kusa, 2013) أن هذه العلاقة تشير إلى أن المصارف لا تتعرض لتقلبات في الأرباح ناتجة عن التمويل بالديون

7.1.10 اختبار الفرضية السابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية ونسبة كفاية رأس المال (sig: 0.8143>0.05)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.0447)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.229) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (0.2370). وبالتالي يمكن رفض الفرضية السابعة والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين، وتفسر علاقة الارتباط الضعيفة السابقة بضعف الأداء التشغيلي للأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمصرف، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض معدل القوة الإيرادية وانعكاسه سلباً على درجة كفاية رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (المخلافي، 2004).

بالإضافة لما سبق، يظهر الجدول رقم (2) أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ 0.619، مما يشير إلى أن العوامل المدروسة مجتمعة تؤثر على كفاية رأس المال المصرفي السوري بما يعادل 61.9%، وأن كافة العوامل المستقلة المدروسة تفسر ما نسبته 61.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (كفاية رأس المال) بالاعتماد على معامل الانحدار.

وبالنتيجة، فإن كفاية رأس المال المصرفي السوري ترتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع كل من مخاطر رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، كما أنها ترتبط بعلاقة موجبة ولكنها غير ذات دلالة إحصائية مع مخاطر سعر الفائدة ومعدل القوة الإيرادية. ومن جهة أخرى، ترتبط كفاية رأس المال المصرفي السوري بعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية مع معدل العائد على حقوق الملكية، ومع مخاطر الائتمان، كما أنها ترتبط بعلاقة سالبة غير ذات دلالة إحصائية مع مخاطر السيولة.

2.10 اختبار علاقة وتأثير المحددات المدروسة على الأمان المصرفي:

فيما يلي سيتم دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بالأمان المصرفي باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وباستخدام معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) التي يمكن صياغتها كما يلي:

$$(BH = a + \beta 1\ LR + \beta 2\ CR + \beta 3\ CPR + \beta 4\ IR + \beta 5\ ROE + \beta 6\ ROA + \beta 7\ RP + E_t)$$

حيث:

BH: الامان المصرفي	B5: معامل العائد على إجمالي الأصول
a: ثابت النموذج	ROA: العائد على إجمالي الأصول
B1: معامل مخاطر السيولة	B6: معامل العائد على حقوق الملكية
LR: مخاطر السيولة	ROE: العائد على حقوق الملكية
B2: معامل مخاطر الائتمان	B7: معامل معدل القوة الإيرادية
CR: مخاطر الائتمان	RP: معدل القوة الإيرادية
B3: معامل مخاطر رأس المال	E_t: الخطأ العشوائي
CPR: مخاطر رأس المال	
B4: معامل مخاطر سعر الفائدة	
IR: مخاطر سعر الفائدة	

تم استخراج معاملات الارتباط لجميع مفردات العينة وخلال فترة الدراسة الممتدة بين العامين (2007-2011) وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (5)، وكذلك تم استخراج نتائج الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغيرات المستقلة (محددات كفاية رأس المال) المتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول، ومعدل القوة الإيرادية وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	القيمة المحسوبة (T)	مستوى المعنوية (SIG)
الثابت (Constant)	-0.178		
مخاطر السيولة	0.263	3.480	0.0016**
مخاطر الائتمان	-0.73	-1.729	0.0947
مخاطر رأس المال	0.679	11.124	0.0008**
مخاطر سعر الفائدة	0.282	4.389	0.0001**
العائد على حقوق الملكية	-0.43	-0.269	0.7148
العائد على إجمالي الأصول	1.697	1.646	0.1109
معدل القوة الإيرادية	-0.267	-0.523	0.6049

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std Error of the Estimate
1	0.980	0.960	0.950	0.181134

جدول رقم (5) نتائج معامل الارتباط بيرسون لعلاقة المتغيرات المستقلة بالأمان المصرفي

Pearson correlation	LR	CR	CPR	IR	ROE	ROA	RP
BH Person Correlation	0.549	-0.311	0.903	0.638	-0.070	0.297	-0.098
**correlation is significant at the 0.01 level * correlation is significant at the 0.05 level							

BH = -0.178 + 0.263 LR – 0.73 CR + 0.679CPR + 0.282 IR-0.43 ROE + 1.697ROA -0.267 RP) (+E_t

1.2.10 اختبار الفرضية الثامنة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبيد درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.0001 < 0.01)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.549)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.263) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (3.480)، وبالتالي كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي المطلوبات بنسبة 10% ارتفعت درجة الأمان المصرفي بنسبة 2.63%، وعليه يمكن قبول الفرضية الثامنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي الفلسطيني، إذ بينت الدراسة أنه كلما ارتفعت درجة السيولة بنسبة 10% تزداد درجة الأمان المصرفي بنسبة 0.48%. ومن خلال مقارنة النتيجتين السابقتين يمكن الاستنتاج أن حساسية الأمان المصرفي السوري لمخاطر السيولة أكبر من حساسية نظيرتها الفلسطينية. وفي سياقٍ متصل، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي الأردني.

2.2.10 اختبار الفرضية التاسعة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.0947 > 0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.311-)، كما تبين من تحليل

الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.73-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-1.729). وبالتالي يمكن رفض الفرضية التاسعة والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. وتفسر علاقة الارتباط الضعيفة بأن المصارف السورية الخاصة بالمجمل لم تتوسع في منح الائتمان بالصورة التي تبرز التأثير السلبي الملموس على درجة الأمان المصرفي، هذا فضلاً عن أن قسم من البنوك الخاصة السورية تم تأسيسه في بداية عام 2007 ومنها من تأسس في العام 2008. وتتفق إشارة العلاقة السالبة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي الفلسطيني، حيث بينت الدراسة أنه كلما ارتفعت هوامش الائتمان بنسبة 10% تنخفض درجة الأمان المصرفي بنسبة 1%. وفي ذات السياق، تتفق العلاقة السالبة هذه مع ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي الأردني.

3.2.10 اختبار الفرضية العاشرة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.0008 < 0.01)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.903)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.679) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (11.124). وبالتالي كلما ازدادت ملاءة رأس المال بنسبة 10% ارتفعت درجة الأمان المصرفي بنسبة 6.79%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية العاشرة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي الفلسطيني، حيث بينت الدراسة أنه كلما ازدادت ملاءة رأس المال بنسبة 10% تزداد درجة الأمان المصرفي بنسبة 1.68%. ومن خلال مقارنة النتيجتين السابقتين يمكن الاستنتاج أن درجة الأمان المصرفي السوري أكثر تأثراً بملاءة رأسمال المصارف من نظيرتها الفلسطينية. وفي سياقٍ متصل، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي الأردني.

4.2.10 اختبار الفرضية الحادية عشر:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.0001 < 0.01)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.638)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.282) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (4.389). وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع أسعار الفوائد (عن مستوى الفوائد السائد في فترة الدراسة) بنسبة 10% سيؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بنسبة 2.82%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الحادية عشر. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي الفلسطيني، حيث بينت الدراسة أن ارتفاع أسعار الفوائد عن المستويات السائدة بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بنسبة 0.5%. ومن خلال مقارنة النتيجتين

السابقتين يمكن الاستنتاج أن درجة الأمان المصرفي السوري أكثر تأثراً بتغيرات أسعار الفوائد من نظيرتها الفلسطينية. وفي سياقٍ متصل، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي الأردني.

5.2.10 اختبار الفرضية الثانية عشر:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.7148 > 0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.070-)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.43-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (0.269-). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. وتعود العلاقة الضعيفة السابقة إلى عدم إدارة المصارف السورية لأرباحها وأموالها الخاصة بالشكل الذي يظهر التأثير المهم للعائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي، هذا فضلاً عن أن بند حقوق الملكية للمصارف قد طرأت عليه العديد من التغييرات الجذرية، من خلال إلزام مصرف سورية المركزي للمصارف الخاصة السورية بزيادة رأس مالها بالتدريج من (1.5 مليار ليرة سورية) إلى حدود (6 مليار سورية) خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بإشارة العلاقة فتفسر بنزعة المصارف للحفاظ على مستويات مرتفعة للأمان تدفعه للاستثمار في مجالات ذات مخاطر منخفضة كالقروض منخفضة المخاطر وسندات الخزينة، وبالتالي تحقيق عائد أقل على حقوق الملكية (Ongore and Kusa, 2013)، ومن جهةٍ أخرى، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي الأردني.

6.2.10 اختبار الفرضية الثالثة عشر:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.1109 > 0.05)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.297)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (1.697) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T موجبة (1.646). وعليه يمكن رفض الفرضية الثالثة عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويعلل ضعف العلاقة السابقة بأن أصول المصارف الخاصة السورية لا تتمكن من توليد العائد الكافي الذي يظهر تأثيرها في درجة الأمان المصرفي السوري، وفيما يتعلق بإشارة العلاقة، فتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي الفلسطيني، حيث بينت الدراسة أن زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% يؤدي لزيادة درجة الأمان المصرفي بنسبة 11.2%. وفي ذات السياق، وافقت إشارة العلاقة السابقة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي الأردني، وبينت أنه كلما ازداد معدل العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% كلما تحسنت دراجة الأمان المصرفي الأردني بنسبة 2.45%.

7.2.10 اختبار الفرضية الرابعة عشر:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين درجة الأمان المصرفي السوري.

يظهر الجدولان (3) و(4) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين درجة الأمان المصرفي السوري (sig: 0.6049 > 0.05)، معامل بيرسون للارتباط سالب (0.098-)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (0.267-) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (0.523-). وبالنتيجة يمكن رفض الفرضية الرابعة عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكل مشابه للتفسير الخاصة بعلاقة معدل القوة الإيرادية بكفاية رأس المال، من حيث إن ضعف الأداء التشغيلي للأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمصارف، الأمر الذي أدى في النهاية لانخفاض معدل القوة الإيرادية وانعكاسه سلباً على درجة الأمان المصرفي.

بالإضافة لما سبق، يظهر الجدول رقم (4) أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ 0.95، مما يشير إلى أن العوامل المدروسة مجتمعة تؤثر في درجة الأمان المصرفي السوري بما يعادل 95%، وأن العوامل كافة المستقلة المدروسة تفسر ما نسبته 95% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تظهر نتائج الدراسة أهمية تمتع المصارف السورية بمستوى جيد من السيولة، الأمر الذي يوفر لها المقدرة اللازمة للوفاء بالتزاماتها وبمتطلبات الجهات الرقابية (كمصرف سورية المركزي)، حيث تشير النتائج إلى أن ارتفاع درجة سيولة المصارف السورية بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي السوري بنسبة 2.63%. كما يمتد تأثير مخاطر السيولة إلى كفاية رأس المال، حيث تبين الدراسة أن مخاطر السيولة توثر سلباً لكن بدرجة محدودة على كفاية رأس المال السوري.

2. عادةً ما تتعرض المصارف لأنواع مختلفة من المخاطر، وتصنف مخاطر الائتمان كأحد أهم هذه الأنواع. وتظهر نتائج الدراسة الأثر السلبي للتوسع في منح الائتمان على كفاية رأس المال المصرفي، حيث أن ارتفاع هوامش الائتمان بنسبة 10% يؤدي إلى تأثر كفاية رأس المال المصرفي السوري سلباً بنسبة 1.65%. هذا، ولا يقتصر التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال فحسب، بل يمتد تأثيره السلبي في درجة الأمان المصرفي السوري ولكن بصورة ضعيفة.

3. بينت نتائج الدراسة أن لملاءة رأس المال المصرفي تأثيراً مهماً في كل من درجة الأمان وكفاية رأس المال المصرفي السوري، حيث كلما ازدادت ملاءة رأس المال بنسبة 10% تزداد معها كل من درجة الأمان المصرفي السوري بنسبة 6.79%، وكفاية رأس المال المصرفي السوري بنسبة 3.51%.

4. تتأثر درجة الأمان المصرفي السوري بشكل هام بالتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة، وتتناسب معها طرداً، فإن ارتفعت أسعار الفوائد عن المستويات السائدة لسعر الفائدة خلال فترة الدراسة (2007–2011) بنسبة 10% سترتفع معها درجة الأمان المصرفي السوري بنسبة 2.82%. وفي سياق متصل، تتناسب مخاطر سعر الفائدة طرداً مع كفاية رأس المال المصرفي السوري ولكن بصورة ضعيفة.

5. تبين الدراسة أن معدل العائد على حقوق الملكية يتمتع بقدرة تأثير هامة على كفاية رأس المال المصرفي السوري، إذ يرتبط معه بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية، حيث كلما ازداد معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 10% تنخفض معه نسبة كفاية رأس المال بنسبة 5.13%، ومن ناحية أخرى، توجد علاقة ارتباط سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفي.

6. يرتبط العائد على إجمالي الأصول بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع كفاية رأس المال المصرفي السوري.، حيث كلما ارتفع العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% تزداد معه كفاية رأس المال بنسبة 51.57%. وفي سياقٍ متصل، توجد علاقة طردية ضعيفة بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفي.

7. يرتبط معدل القوة الإيرادية بعلاقة سلبية ضعيفة مع درجة الأمان المصرفي، كما يرتبط معدل القوة الإيرادية بعلاقة موجبة ضعيفة مع كفاية رأس المال المصرفي السوري.

التوصيات:

1. ضرورة الحفاظ على مستويات سيولة جيدة في المصارف السورية، نظراً لدورها المهم والإيجابي في رفع مستوى الأمان المصرفي السوري. والالتزام بقرارات الجهات الناظمة (كمصرف سورية المركزي) فيما يتعلق بالحفاظ على مستويات السيولة المقررة لدى كل مصرف.

2. الالتزام بضوابط منح الائتمان من حيث تغطية المخاطر المرتبطة به، والتقليل ما أمكن من الخسائر التي قد تلحق بالمصارف نتيجة أي خلل أثناء اتخاذ القرار الائتماني أو في المراحل المختلفة التي تلي عملية اتخاذ هذا القرار.

3. الحفاظ على مستويات مرتفعة لملاءة رأس المال في المصارف السورية. إذ يعتبر من المفيد التزام المصارف بقرارات زيادة رأس المال لما لهذه الزيادة من تأثير إيجابي على درجة الأمان المصرفي السوري.

4. أهمية دراسة الجوانب كافة التي تتأثر بأي تحرك في أسعار الفائدة من استثمار، تضخم، كساد، أمان مصرفي وغيرها قبل اتخاذ أي قرار لزيادة أو تخفيض أسعار الفوائد. حيث تمت الإشارة سابقاً إلى أن أسعار الفوائد ترتبط بشكل موجب مع درجة الأمان المصرفي، إذ أن ارتفاع أسعار الفوائد يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع، وبالتالي تحسين درجة سيولة المصارف، كما أن هذا الارتفاع سيحد من التوسع في منح الائتمان نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض، لكن هذا الإجراء يؤثر في الوقت عينه على الاستثمار وعلى الاقتصاد ككل.

5. الاهتمام باستثمار أموال المساهمين وكافة أصول المصارف بالشكل الذي يسهم في تعظيم العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ويحمي وجودها واستمراريتها. وبمعنى آخر، السعي لتعظيم عوائد المصرف في إطار الاستثمارات المقبولة المخاطر، دون ترك المصارف السورية عرضة للانكشاف أمام المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها نتيجة الاستثمار في مجالات مرتفعة المخاطر.

المراجع:

ABUSHARBA, M. T.; TRIYUWONO, I.; ISMAIL, M.; RAHMAN, A. F. *Determinants* **1** *of Capital Adequacy Ratio in Indonesian Islamic Commercial Banks*, Global Review of Accounting and Finance, Australia, Vol. 4. No. 1, 2013, 159-170.

1. ALTAMIMI , M. K. A.; OBEIDAT, F. S.; *Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan – An Empirical Study,* International Journal of Academic Research in Economics and Management Science, Pakistan, Vol. 2. No. 4, 2013, 44-58.
2. BOKHARI, H. I.; ALI, M. S.; SULTAN, K. *Determinants of Capital Adequacy Ratio in Banking Sector an Empirical Analysis from Pakistan,* Academy of Contemporary Research Journal, Pakistan, Vol. 2. No. 1, 2013, 1-9.
3. BÜYÜKŞALVARCI, A.; ABDIOĞLU, H. . *Determinants of Capital Adequacy Ratio in Turkish Banks A Panel Data Analysis,* African Journal of Business Management, Nigeria, Vol. 5. No. 27, 2011, 11199-11209.
4. ONGORE, O. K.; KUSA, B. G. *Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,* International Journal of Economics and Financial Issues, Turkey, Vol. 3. No. 1, 2013, 237-255.
5. Stgmiest, B. *Innovation And -14 Tradition: Adapting to change*, the 2nd international Conference, Emirates Institute for Banking & Financial Studies, U.A.E, 2001, P98.
6. SANDRAJAN, V.; ERRICO, L. *Islamic Financial Institution and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead,* IMF, Working Paper, 2002, 19.
7. MITCHELL, K. *Capital Adequacy at Commercial Banks,* Economic Review, USA, 1984, 17-30.
8. VENNET, R. V.; JONGHE, O. D.; BAELE, L. *Bank Risks and The Business Cycle*, Working Paper, University of Gent , Belgium, 2004, 14.
9. YUNJUAN, L.; SHISHUN, X. *Effectiveness of China's Commercial Banks' Capital Adequacy Ratio Regulation a Case Study of the Listed Banks*, Interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business, UK, Vol. 4. No. 1, 2012, 58-68.

10. المليجي، هشام. *الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة تطبيقية*. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، العدد 26، 2002، 329-412.
11. الشعار، محمد نضال. *أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي*. الجندي للطباعة والنشر، سورية، 2005، 512.
12. المخلافي، عبد العزيز. *تحليل كفاية رأس المال المصرفي وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصارف اليمنية*. رسالة دكتوراه، اليمن، 2004، 271.
13. أبو زعيتر، باسل. *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2004)*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، 77.
14. بورقبة، شوقي. *طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية*. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية ، 2010، 1-18.
15. شاهين، علي عبد الله.; صباح، بهية مصباح. *أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني*. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2011، 1-29.

16.صباح، بهية مصباح. *العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، 121.

17.شكارة، موفق عباس باقر. *تقويم أداء المصارف بموجب معايير Camels*، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد 18، العراق، 2012، 134-154.

18.خريوش، حسني علي.; الزعبي، خالد عبد العال.; العبادي، محمد عيسى. *العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2004، 59-77.

19.رشيد، مصطفى كامل، *مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق*، مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، العدد 67، العراق، 2007، 236 -263.